

Distr.: General
14 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

10-6 حزيران/يونيه 2022، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021

موجز

يعرض التقرير السنوي عن التقييم حالة التقييمات التي اضطلع بها في عام 2021 كل من مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وهو يوضح النهج الذي اتبعته الكيانات الثلاثة لتوفير المعرفة التقييمية ذات الصلة في ضوء التحديات المستمرة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، بما في ذلك من خلال الطرائق الافتراضية لجمع البيانات، وتطوير منتجات توليفية، وإدخال مزيد من التحسين على التقييمات السريعة للأدلة. ويعرض التقرير النتائج الرئيسية والدروس المستخلصة من نواتج مكتب التقييم المستقل بشأن المسائل والعوامل الشاملة لعدة قطاعات التي تؤثر في الأداء المؤسسي. وهو يوثق الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في تعزيز التقييمات اللامركزية ويسلط الضوء على التحسينات التي طرأت على نوعية وكمية التقييمات اللامركزية التي يجريها البرنامج الإنمائي، وإن كان التركيز لا يزال منصبا على مستوى المشاريع. وعلى الرغم من أن معظم التوصيات الصادرة عن التقييمات المؤسسية واللامركزية قد اتخذ إجراء بشأنها، فإن الأدلة على التنفيذ محدودة.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) أن يحيط علما بالتقرير السنوي؛ و (ب) أن يطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة.



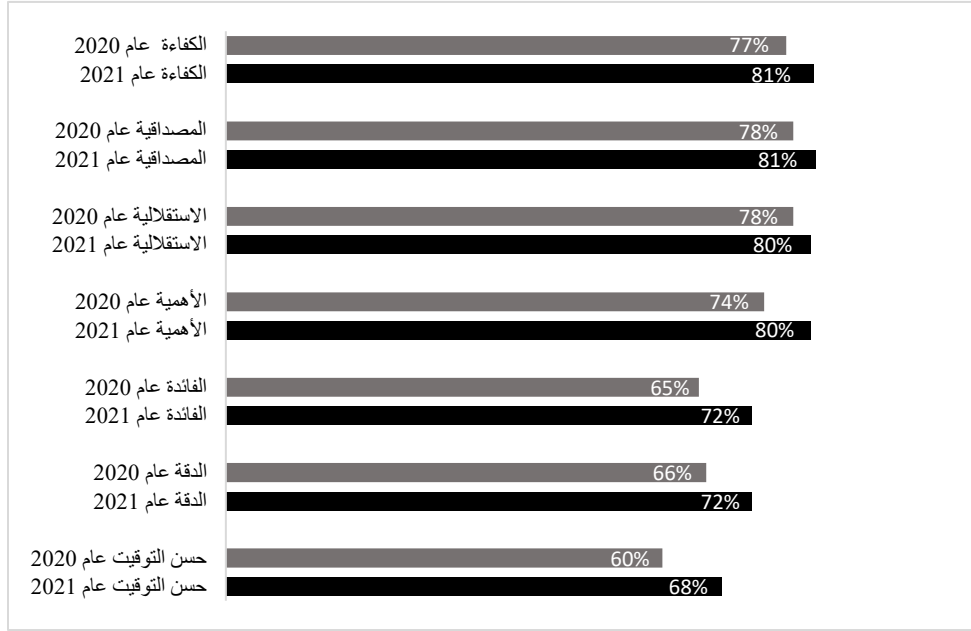
أولاً - مقدمة

ألف - لمحة عامة

- 1 - في عام 2021، حدّد مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي رؤيته لوظيفة تقييم متجدّدة تعالج بشكل مباشر تحديات عصرنا. وبعتماد نهج قائم على النظم في التقييم، التزم المكتب بمواصلة تعزيز وظيفته المستقلة وتقييماته اللامركزية على السواء، دعماً لتحسين عملية صنع القرار القائمة على الأدلة. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 ظلت تؤثر على القدرة على جمع البيانات الأولية - لا سيما على المستوى المحلي وبين الفئات السكانية الضعيفة - تمكن المكتب مع ذلك من تنفيذ خطة عمله.
- 2 - ولقد وضع المكتب، سعياً لتحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيته للفترة 2021-2025، عدداً من المبادرات لتعزيز مسار عمله في مجال إدارة المعارف والبيانات. وشملت هذه المبادرات وظيفة بحثية أقوى تتسم بعمليات أكثر وضوحاً، واستخداماً أكثر انتظاماً للنهج المنهجية المبتكرة، وأدوات الذكاء الاصطناعي لأتمتة جمع البيانات وتجهيزها، بما في ذلك الدروس المستفادة من التقييمات السابقة التي أجراها المكتب والوحدات اللامركزية التابعة للبرنامج الإنمائي.
- 3 - وقدّمت نتائج الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة تعقيبات إيجابية حول جودة العمل، مع تسجيل تحسينات في جميع معايير التصنيف مقارنة بعام 2020 (انظر الشكل 1)⁽¹⁾. وأشاد المجيبون بحسن توقيت منتجات مكتب التقييم المستقل ودقتها وفائدتها وأهميتها. وأقرّ أصحاب المصلحة الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية بمساهمة المكتب في تعزيز فعالية البرنامج الإنمائي، وأوصوا في الوقت نفسه بتعزيز أنشطة التوعية التي يقوم بها من خلال زيادة تنمية القدرات ونشر المعارف، وترسيخ التعاون مع قيادة البرنامج الإنمائي من أجل ثقافة تقييم أقوى، وتحسين آليات متابعة التوصيات، وزيادة موارد التقييم على الصعيد القطري. وصنّفت الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة (89 في المائة أو أكثر) التوصيات بأنها محايدة وواضحة ومدعومة بالأدلة، مع تحديد قابلية التنفيذ كمجال للتحسين.

(1) شارك ثلاثمائة وتسعة وتسعون من أصحاب المصلحة في الدراسة الاستقصائية لمكتب التقييم المستقل لعام 2021، من بينهم أعضاء المجلس التنفيذي؛ والإدارة العليا للبرنامج الإنمائي وموظفوه في المقر والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وموظفو مكاتب التقييم الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ وأعضاء الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث؛ والاستشاريون الخارجيون.

مستويات رضا أصحاب المصلحة في مكتب التقييم المستقل، 2020-2021



المصدر: الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة في مكتب التقييم المستقل، لعامي 2020 و 2021

باء - التعاون مع المجلس التنفيذي

4 - واصل مكتب التقييم المستقل التعاون مع المجلس التنفيذي بوصفه القِيم على سياسة التقييم. وفي عام 2021، قدّم المكتب إلى الدول الأعضاء تقريره السنوي لعام 2020؛ وتقييم خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛ وثلاثة تقييمات مواضيعية (بشأن الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ، والبلدان المتأثرة بالنزاعات، والتصدي لأزمة اللاجئين السوريين وتعزيز نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود)؛ وتقييم برنامج المنح الصغيرة الذي أجري بالاشتراك مع مكتب التقييم المستقل التابع لمرفق البيئة العالمية. وقدم المكتب أيضا إلى المجلس التنفيذي 20 تقييما مستقلا للبرامج القطرية لكي يسترشد بها في اتخاذ قراراته قبل تجديد البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي.

جيم - التعاون مع الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

5 - طوال عام 2021، اجتمع المكتب مع الفريق التنفيذي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالتقييمات المواضيعية والاستراتيجية. وشكلت هذه الجلسات فرصة هامة لتعزيز الحوار بين المكتب والبرنامج الإنمائي، مما وفر تعقيبات قيّمة لإثراء العمل في المستقبل. وعيّن المكتب، في إطار استراتيجيته للفترة 2021-2025، سبعة موظفين كجهات تنسيق مواضيعية، كانوا على اتصال منتظم بزملائهم في البرنامج الإنمائي لتعزيز جودة التقييمات وفائدتها.

6 - وتعاون المكتب، من خلال قسم تنمية القدرات التابع له وشبكة جهات التنسيق الإقليمية، مع إدارة البرنامج الإنمائي على تعزيز الرقابة والدعم التقني على السواء لتحسين تخطيط التقييمات اللامركزية وجودتها وتغطيتها. وشاركت جهات التنسيق الإقليمية بصفة مراقبين في ثمانية اجتماعات للجنة تقييم البرامج لكفالة

أخذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات المستقلة التي أجريت مؤخرا للبرامج القطرية في الاعتبار عند صياغة وثائق التخطيط.

دال - الهيئات الاستشارية

7 - واصل الفريق الاستشاري المعني بالتقييم تقديم المشورة بشأن التوجيه والمنظورات الإنمائية والإرشاد المنهجي بشأن التقييم في السياقات الدولية، مما عزز التماسك والاتساق في نهج المكتب. واستُرشد بالتعليقات الواردة من الفريق لوضع تصور لتوليفات التقييم وتطبيق نظام تصنيف الأداء في التقييمات المستقلة للبرامج القطرية.

8 - وأجرى المكتب اتصالات منتظمة مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم طلبا للمشورة بشأن سبل تعزيز استقلالية وظيفة التقييم ومصداقيتها وفائدتها.

9 - وخضعت جميع التقييمات لاستعراض الأقران خارجيا من قبل خبراء متخصصين في المجالات المواضيعية وعلى الصعيد القطري تم تعيينهم بشكل فردي أو بوصفهم أعضاء في مراكز بحوث ومراكز فكر.

ثانيا - نواتج مكتب التقييم المستقل لعام 2021

ألف - لمحة عامة

10 - في عام 2021، أجرى المكتب ثلاثة تقييمات مواضيعية - قُدمت إلى المجلس التنفيذي في عام 2022 - بشأن ما يلي:

- (أ) الدعم الذي يُقدّمه البرنامج الإنمائي للمتمكين الاقتصادي للشباب (الدورة العادية الأولى)؛
- (ب) الدعم الذي يُقدّمه البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (الدورة العادية الأولى)؛
- (ج) تمويل التعافي من الجائحة (الدورة السنوية).

وسبقت وأرشدت التقييمات، بدرجات متفاوتة، أفكار تلخص الأدلة المستقاة من الدروس المستفادة من التقييمات السابقة. وطرحنا أفكار إضافية بشأن المبادرات البيئية التي يدعمها البرنامج الإنمائي الممولة من خلال مرفق البيئة العالمية؛ وضمان الوصول إلى موارد المياه المأمونة والنظيفة؛ والمنظور الجنساني بوصفه عاملا للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والدعم الذي يُقدّمه البرنامج الإنمائي لتمكين الفئات المهمشة؛ وتمويل التنمية (الذي ينفذ بالاشتراك مع وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

11 - وأجرى مكتب التقييم المستقل 16 تقييما مستقلا للبرامج القطرية، تشمل جميع مناطق العالم وتشكل 2,7 بليون دولار (9 في المائة) من الميزانية البرنامجية للبرنامج الإنمائي للفترة ذات الصلة. وأنجز المكتب ثلاثة تقييمات بدأت في أواخر عام 2020. وشملت غالبية التقييمات البلدان الأفريقية، بما في ذلك تقييم للبرنامج القطري المشترك في كابو فيردى، أجري بالاشتراك مع مكنتي التقييم التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

التقييمات المستقلة للبرامج القطرية لعام 2020

التقييمات	
تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وغانا، وغينيا، وكابو فيردي، وكينيا، ونيجيريا	أفريقيا
مصر	الدول العربية
الهند، ونيبال، والمكتب المتعدد الأقطار في المحيط الهادئ	آسيا والمحيط الهادئ
أوكرانيا، ومولدوفا	أوروبا ورابطة الدول المستقلة
إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وهندوراس	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

12 - واستنادا إلى الطلب المتزايد على أدلة التقييم الموجزة والمجمعة⁽²⁾، وضع مكتب التقييم المستقل في عام 2021 تصورا لتوليفات التقييم لدمج الأدلة القائمة المستقاة من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية والتقييمات اللامركزية، بهدف زيادة استخدام النتائج وإمكانية تطبيقها مع تطوير رؤى جديدة. وركز التوليفان الأولان على عمل البرنامج الإنمائي في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، استنادا إلى الأدلة المكتسبة من خلال 14 تقييما أجريت في الفترة 2019-2020 - ومنطقة الساحل، لدعم العرض البرنامجي للبرنامج الإنمائي في المنطقة عن طريق الأدلة التقييمية على أداء البرنامج الإنمائي، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة من أكثر من 180 تقييما أجريت في الفترة 2014-2021.

باء - النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

13 - القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي وموقعه الاستراتيجي - نقل أصحاب المصلحة المشاركون في تقييمات مكتب التقييم المستقل صورة عن البرنامج الإنمائي بوصفه مَقِّمًا محايدا ومتجاوبا وجديرا بالثقة للخدمات الإنمائية دعما لمختلف الأولويات الوطنية، مع تعزيز الامتثال للقواعد والمعايير الدولية. وأعربت الحكومات عن تقديرها للمساعدة التي يُقدِّمها البرنامج الإنمائي في المجالات الاستراتيجية والحساسة سياسيا على السواء (مثل الانتخابات، وإصلاح العدالة، والحصول على الطاقة) وفي المجالات التقنية التي قد تكون فيها الخبرة الوطنية أكثر محدودة. وفي السياقات الهشة، اعتبر دعم البرنامج الإنمائي حيويا لإعادة تنشيط مؤسسات الحكم وتنمية القدرات الوطنية، رغم التسليم بمحدوديته إزاء الفجوات في الموارد والاحتياجات. واعتبرت استمرارية وجود البرنامج الإنمائي، وخبرته الجماعية في مجال المشاريع، وشفافية مشنراته وكفاءتها، كلها أصول لا تقدر بثمن في الشراكة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

14 - مواجهة جائحة كوفيد-19 - سارع البرنامج الإنمائي إلى مواجهة أزمة كوفيد-19، وأظهر مرونة وقيادة في استجابته للجائحة. وقام البرنامج الإنمائي على الفور بإعادة برمجة بعض أنشطته وحشد موارد إضافية لدعم رقمنة الخدمات المقدمة إلى الحكومة والأعمال التجارية الصغيرة. وساعدت المرونة في تصميم التدخلات البرنامجي الإنمائي على التكيف مع الاحتياجات غير المتوقعة والوصول إلى مستفيدين جدد حيثما كانت نظم الشراء قوية بما يكفي للسماح باستجابة سريعة وشفافة، بما في ذلك لاقتناء الأدوات التي تكفل

استمرارية عمليات البرنامج الإنمائي والعمليات الحكومية. وأتاحت الجائحة فرصة للتعجيل بالأفكار المبتكرة مثل تطوير تطبيقات الهاتف المحمول لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنصات الصحة الإلكترونية للنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. وكانت الأدلة على استخدام الدراسات حول تأثير كوفيد-19 لتوجيه الاستجابات الوطنية أكثر تباينا. والبرنامج الإنمائي، شأنه شأن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مقيد بنقص التمويل التقديري، مع نتائج متباينة في مجال تعبئة الموارد المالية.

15 - الموارد - مع أن البرنامج الإنمائي استطاع حشد الموارد المالية من مختلف الشركاء في التنمية، لا يزال توافر الموارد يشكل تحديا لضمان تحقيق الأهداف الواردة في وثائق البرامج القطرية، ولا سيما خارج سياقات الأزمات. وفي بعض الأحيان، أعاق آثار أزمة كوفيد-19 على الحيز المالي الوطني والأحكام الواردة في التشريعات الوطنية قدرة البرنامج الإنمائي على الحصول على التمويل الحكومي دعما لتقاسم التكاليف.

16 - الحجم - أعاق قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق نتائج عميقة وواسعة النطاق الطابع المجزأ لبرامجه، حيث تتم الموافقة على مشاريع محدودة النطاق والحجم في كثير من الأحيان في مراحل مختلفة من تنفيذ البرامج القطرية، مما يشكل تحديا لاتساق النتائج واستدامتها. وكثيرا ما لا يكون العمل في المراحل النهائية، الذي يسعى إلى إحداث فرق كبير يتجاوز تأثيره المحلي، مرتبطا بالسياسات الوطنية النظرية أو مترجما إليها. ونادرا ما استكشفت أوجه تآزر بين المبادرات داخل الحوافز وفيما بينها، الأمر الذي يعكس الافتقار إلى تنسيق السياسات على الصعيد الوطني. ولقد عالجت النهج المتكاملة، حيثما تم اعتمادها، مسألة التعقيد بشكل أفضل وحسنت استدامة النتائج، مما قلل من مخاطر الاستجابات المترامنة المتعددة لمختلف عوامل التمكين.

17 - الاستدامة - عزز البرنامج الإنمائي الاستدامة من خلال مواءمة برامجه مع الاستراتيجيات الوطنية، وتنمية الشراكات المؤسسية، وضمان ملكية أصحاب المصلحة للتدخلات في مجال تنمية القدرات. غير أن عددا قليلا من المشاريع وضع خطة للاستدامة لحفز الالتزام وتعزيز الآثار المتلاحقة. وكان تأثير البرنامج الإنمائي على المؤسسات دون الوطنية - التي تعتبر ذات أهمية متزايدة لتفعيل السياسات والاستراتيجيات - وشركائه معها مشروطا بقدرته على إبقاء المكاتب المحلية مفتوحة، أو توافر الموارد لتمويل المشاريع الطويلة الأجل. وشدد عدد قليل من الأفكار المطروحة على أهمية تلبية الاحتياجات المحلية ومراعاة المعارف المحلية في جميع مراحل تنفيذ المشروع، وتفضيل النهج التشاركية وطرائق التنفيذ اللامركزية لمعالجة قضايا محددة وتعزيز الملكية.

18 - الشراكات - عززت الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى أوجه التآزر البرنامجي، مستفيدة من الخبرات القطاعية المتعددة. وفي حين أن أمثلة التعاون موجودة في المجالات المواضيعية، فإنها أكثر وضوحا في التنمية المحلية والاجتماعية وأقل وضوحا في قضايا البيئة وتغير المناخ. وفي البلدان المتأثرة بالأزمات، اعتبرت الشراكة مع بعثات حفظ السلام أساسية لتوسيع النطاق الجغرافي للتدخلات، ولكنها محفوفة بالصعاب من حيث تنسيق وتحديد الأدوار والمسؤوليات في غياب إطار عمل مشترك مفهوم بوضوح. وظلت آليات التمويل، مثل صندوق بناء السلام والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، هي المحركات الرئيسية للشراكة على الصعيد القطري، في حين أن فرص التعاون من خلال تنسيق وتسلسل المشاريع المنفصلة لم تستكشف إلا بطريقة محدودة. وتبين في التقييمات وجود ارتباطات واعدة مع القطاع الخاص لتعزيز الابتكار والفرص الاقتصادية، في حين ظل هناك مجال للاستفادة من هذه الشراكات

بما يتجاوز الأصول المالية. ولم يكن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية - التي تتمتع بحضور واسع النطاق ونفوذ قوي للنهوض بالإصلاحات في مجال الحوكمة - مستمرا بشكل منهجي وافتقر إلى نهج استراتيجي.

19 - **استيعاب الجميع** - ظل الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي يركز بقوة على استيعاب الجميع من خلال التدخلات الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب في إطار الحماية الاجتماعية، والوصول إلى أصول سبل العيش، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمعات الضعيفة. وسعى لمعالجة الحواجز التي تحول دون تحقيق النتائج بفعالية وتجنب النزاعات بين الفئات، ينبغي لبرامج البرنامج الإنمائي أن تحدد الأشد تخلفا عن الركب وكيفية تأثرهم بمواطن الضعف المتعددة والمتداخلة.

20 - **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** - كان نهج الخطة الاستراتيجية المتمثل في تعميم أوجه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات العمل عاملا رئيسيا من عوامل التعجيل بتحقيق نتائج التنمية. بيد أن برامج المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي لا تزال تعاني من نقص التمويل، حيث أن الاستثمارات الإجمالية تقل كثيرا عن الالتزام المؤسسي بتخصيص 15 في المائة للمشاريع الكفيلة بإحداث تحول من منظور جنساني. ومع أنه قد تم تخصيص تمويل أساسي إضافي للمشاريع الجنسانية منذ عام 2018، لا تضع معظم المشاريع موارد كبيرة في المبادرات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولا تزال هناك تحديات قائمة على مستوى التحرك نحو نهج أكثر مراعاة وإحداثا للتحول من منظور جنساني تأخذ في الحسبان على نحو كاف المعايير الاجتماعية وغيرها من الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة. وتبين أن ختم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعزز الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات البرنامجية، ويشجع على اعتماد سياسات واستراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية لسد الفجوة بين الجنسين وزيادة عدد النساء المشاركات في صنع القرار.

21 - **نظم الرصد والتقييم وثقافة التقييم** - لم يسمح استخدام مؤشرات عامة على مستوى النتائج في أطر النتائج على الصعيد القطري بفهم مساهمات البرنامج الإنمائي في إحداث أثر أعلى مستوى، وإن كان متسقا مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. فالصلات القائمة بين نتائج المشاريع والبرامج مفقودة، ونادرا ما يجري تنقيح أطر البرامج القطرية، حتى عندما يتضح أن النتائج والمؤشرات غير قابلة للتحقيق أو لم تعد ذات صلة. وعلى مستوى المشاريع، أثر التباين في نوعية وشمولية الإبلاغ عن النتائج على الموثوقية العامة لنظام الرصد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما حد من إمكانية المساءلة والتعلم لإثراء عملية صنع القرار. ونادرا ما أجرى البرنامج الإنمائي تقييمات من شأنها أن تسمح بتتبع تجربة المستخدمين في سياق تقديم الخدمات. وفي حالة المبادرات المعقدة والكبيرة، أدى عدم إجراء استعراضات للأداء في الوقت المناسب إلى زيادة المخاطر وأضعف القدرة على تحقيق النتائج المتوقعة.

ثالثا - الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمه

ألف - الاستثمار في التقييم

22 - أنفقت المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي 14,27 مليون دولار على التقييم خلال عام 2021. وشمل ذلك تكاليف تنفيذ التقييم (9,04 ملايين دولار)، وتكاليف الموظفين (5,16 ملايين دولار)، وتكاليف إضافية ذات صلة بالتقييم (0,07 مليون دولار)⁽³⁾. وبلغت نفقات المقر والمكاتب الإقليمية لتنفيذ ودعم التقييم والإشراف عليه ما مقداره 2,13 مليون دولار، بما في ذلك تكاليف التقييم (0,8 مليون دولار) وتكاليف الموظفين (1,32 مليون دولار) وتكاليف التقييم الإضافية (0,015 مليون دولار).

باء - تنفيذ التقييمات اللامركزية وجودتها

23 - كان البرنامج الإنمائي يعترّم إجراء 559 تقييما لامركزيا في عام 2021⁽⁴⁾. ولقد أنجز 352 تقييما منها (63 في المائة)، وتأخر الباقي أو ألغى أو أرجئ إنجازَه إلى موعد لاحق. وعلى الصعيد العالمي، لم يُشمل 32 بلدا بأي تقييم في عام 2021.

24 - ويوفر معدل تنفيذ التقييمات اللامركزية في عام 2021 مؤشرا مشجعا للغاية، مع إجراء أكثر من 100 عملية تقييم إضافية مقارنة بعام 2020، مما يعكس الاتجاه التنازلي الذي بدأ في عام 2017. وباستثناء المكتب الإقليمي لأفريقيا، أنجزت جميع المكاتب الإقليمية بنجاح عددا من التقييمات تفوق المتوسط للفترة 2017-2020، مع تسجيل أعلى الزيادات في آسيا والمحيط الهادئ⁽⁵⁾. بيد أن غالبية هذه التقييمات (91 في المائة) لا تزال ذات صلة بالمشاريع وليست استراتيجية بطبيعتها. ويركز أكثر من ثلثها (35 في المائة) على المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية. ولم ينجز سوى 10 تقييمات مواضيعية وتقييمات للنتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري، فقلّ ذلك من فرص المساءلة والتعلم بشأن تحقيق المزيد من النتائج الاستراتيجية. وشملت تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجمل أهداف التنمية المستدامة، مع انتشارها حول الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 1 (القضاء على الفقر). أما الحلول المميزة الأخرى و/أو الموضوعات الرئيسية لحافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وعدم المساواة - فتحتلُّ مكانة أقل بروزا⁽⁶⁾.

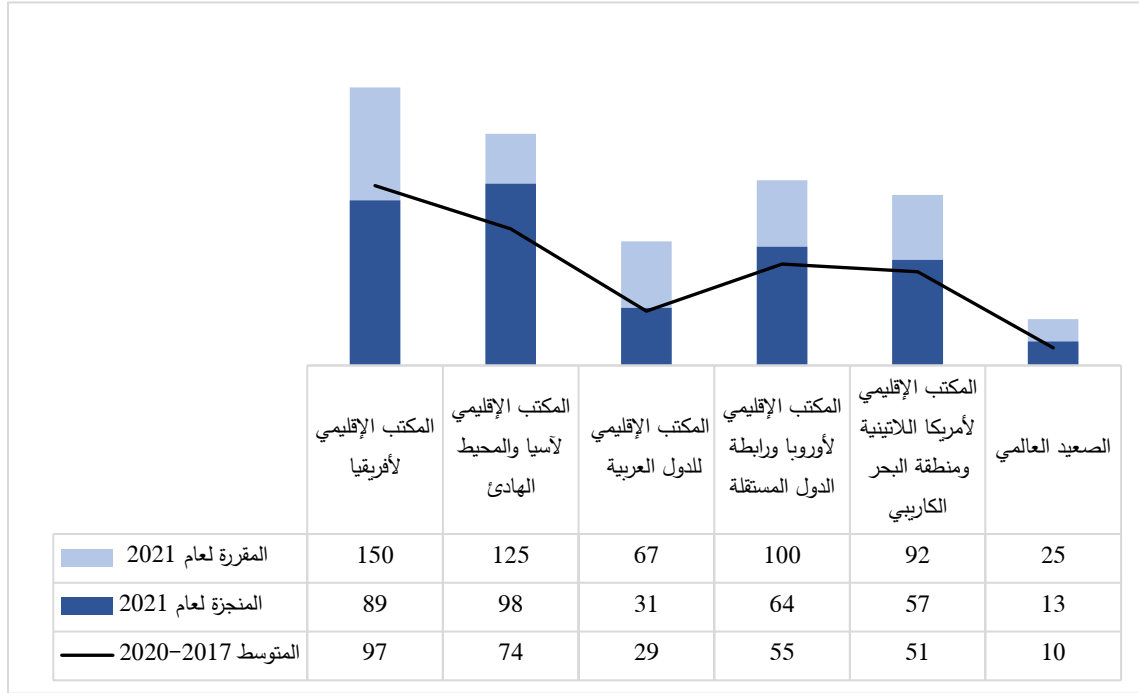
(3) يجري الإبلاغ الذاتي عن مخصصات وقت الموظفين للتقييم وتكاليف التقييم الإضافية عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. ويتولى البرنامج الإنمائي حساب تكاليف الموظفين لأغراض التقييم استنادا إلى الأرقام المبلغ عنها ذاتيا. وتُسَتمد تكاليف تنفيذ التقييم من مركز الموارد التقييمية، ويجري أيضا الإبلاغ عنها ذاتيا وتتولى الوحدات البرنامجية تدوينها.

(4) بناء على خطة التقييم المقدمة إلى مركز موارد التقييم في آب/أغسطس 2021.

(5) يأخذ المتوسط المحسوب في الاعتبار جميع التقييمات اللامركزية التي أنجزت في الفترة 2017-2020.

(6) استنادا إلى 284 تقييما موسوما من قبل مكتب التقييم المستقل. وتم تطبيق وُسُوم أهداف التنمية المستدامة المتعددة على التقييمات الفردية حسب الاقتضاء.

تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021 حسب المنطقة



المصدر: تحليل مكتب التقييم المستقل لبيانات مركز موارد التقييم.

25 - تظهر درجات نتائج تقييم الجودة تحسنا عاما في النوعية مقارنة بعام 2020. ومن بين 272 تقييما قام مكتب التقييم المستقل بتقييم جودتها، تم تصنيف 42 في المائة منها على أنها "مرضية"؛ و 48 في المائة على أنها "مرضية إلى حد ما"؛ و 10 في المائة "غير مرضية إلى حد ما" أو "غير مرضية". وظلت التقييمات اللامركزية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تصنف على أنها "مرضية" بنسبة تزيد على 40 في المائة، ولاحظ المكتب تحسنا كبيرا في نوعية التقييمات التي أجريت في منطقة الدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث تم تصنيف 58 في المائة و 47 في المائة من التقارير، على التوالي، على أنها "مرضية".

26 - وقد اعترفت النسخة الأولى من جوائز التميز في التقييم بالجودة العالية لستة تقييمات - أجرتها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في إكوادور وبنغلاديش وجنوب السودان ونيبال، فضلا عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وجرى تثمين التقييمات من حيث قوة أدلتها وفائدتها في الإدارة وصنع القرار، مع الاعتراف بوجه خاص بمراعاة المنظور الجنساني واستخدام أساليب مبتكرة. وتوفر هذه الممارسة لمكتب التقييم المستقل نظاما للحوافز يكافئ على إجراء تقييمات لامركزية عالية الجودة.

جيم - التقييمات المراعية للمنظور الجنساني

27 - يدرج مكتب التقييم المستقل مؤشر أداء التقييم لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نظامه الخاص بتقييم الجودة. وأظهر تحليل 178 تقييما أجريت في عام 2021 إلى متوسط درجة مؤشر أداء التقييم يبلغ 6,87، مما يشير إلى أن تقييمات البرنامج الإنمائي تفي عموما بمتطلبات خطة العمل، مع زيادة في التصنيف بنسبة 35 في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتلقى البرنامج الإنمائي ثلاث نقاط إضافية لأنه أجرى تقييما لمساهمة البرنامج الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2015.

دال - دعم التقييمات اللامركزية

28 - قام مكتب التقييم المستقل بتحديث المبادئ التوجيهية للتقييم الصادرة عن البرنامج الإنمائي، والتي بدأ العمل بها في عام 2019، بحيث تعكس التغييرات الأخيرة ذات الصلة في السياسات التي حدثت في البرنامج الإنمائي وتقدم مزيدا من التوضيح استجابة لتعليقات المستخدمين. ولقد أصبحت المبادئ التوجيهية تتماشى الآن مع كل من سياسة التقييم للبرنامج الإنمائي لعام 2019 وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وهي متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وجرى أيضا تحديث عدد من المذكرات الإرشادية بشأن التقييمات التي أجريت خلال جائحة كوفيد-19.

29 - وأجرى مكتب التقييم المستقل، بالشراكة مع المكاتب الإقليمية، تدريباً مخصصاً لأكثر من 160 موظفاً ومنسقا للرصد والتقييم في المكتبين القطريين التابعين للمكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي للدول العربية. وقدم المكتب 20 منحة دراسية لموظفي الرصد والتقييم التابعين للبرنامج الإنمائي لحضور البرنامج الدولي لتقييم التنمية والتدريب لعام 2021 افتراضياً. وأكمل ما يقرب من 200 موظف من موظفي البرنامج الإنمائي الدورة المؤسسية المتعلقة بالتقييم، مما رفع عدد الموظفين المعتمدين إلى 670 موظفاً.

30 - وفي عام 2021، واصل مكتب التقييم المستقل دعم تعزيز التقييمات اللامركزية من خلال كل من قسم تنمية القدرات التابع له والمنسقين الإقليميين الـ 10 التابعين له، الذين حافظوا على حوار وثيق ومتواصل مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وقدم المكتب أيضاً الدعم التقني والمالي (ما يصل إلى 50 في المائة من الميزانية) لإنجاز تقييمات لامركزية للبرامج القطرية. ووفر تنفيذ هذه التقييمات منبرا للمكتب والمكاتب الإقليمية للتعاون والدعوة إلى إجراء تقييمات لامركزية استراتيجية عالية الجودة بقيادة المكاتب القطرية.

31 - وبالتعاون مع مكتب السياسات ودعم البرامج والمكتب التنفيذي والمكاتب الإقليمية، وضع مكتب التقييم المستقل في عام 2021 استراتيجية لتعزيز التقييم اللامركزي والمساءلة من أجل تحسين جودة التقييمات اللامركزية والمساءلة بشأنها والإشراف عليها في المستقبل. ويجري تنفيذ الاستراتيجية على أربع مراحل، بالنظر إلى الآثار المالية المترتبة على بعض الأنشطة المقررة. وترد التفاصيل في تقرير البرنامج الإنمائي وخريطة الطريق لتعزيز وظيفة التقييم اللامركزية.

رابعاً - استخدام التقييمات

32 - يتبع البرنامج الإنمائي، باستثناء حالات قليلة، العملية المؤسسية لمتابعة توصيات التقييم من خلال إعداد ردود الإدارة على تقارير التقييم. ولقد خلصت دراسة أجريت بتكليف من مكتب التقييم المستقل في عام 2021 إلى أن غالبية الردود على التقييمات كانت ذات نوعية جيدة، بما في ذلك خطط العمل التي تناولت بشكل كاف توصيات التقييم مع جداول زمنية ومسؤوليات واضحة⁽⁷⁾. وكانت النسبة المئوية لخطط العمل "المرضية" أعلى بالنسبة لتقييمات مكتب التقييم المستقل (88 في المائة) منها بالنسبة للتقييمات اللامركزية (54 في المائة).

33 - وعلى الرغم من أن غالبية الإجراءات (حوالي 70 في المائة) المدرجة في مكتب التقييم المستقل وتقارير التقييمات اللامركزية منذ عام 2017 قد اتخذ إجراء بشأنها، فالأدلة على التنفيذ الفعلي محدودة. ولم يعثر 90 في المائة من تقارير التقييمات اللامركزية و 70 في المائة من تقييمات مكتب التقييم المستقل التي أخذت الدراسة الخارجية عينات منها على معلومات في هذا الصدد. ويبدو أن التوصيات قد استخدمت أساساً للاسترشاد بها في تصميم مشاريع جديدة أو الدعوة إلى إجراء تغييرات برنامجية، مع وجود أدلة محدودة على التقييمات التي تسترشد بها التغييرات الاستراتيجية أو التشغيلية على مستوى أعلى. ولم يكن تنفيذ التوصيات دائماً في الوقت المناسب: فقد نفذت 42 في المائة من الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في عام 2021 تنفيذاً كاملاً، في حين أن 24 في المائة من التقييمات اللامركزية لم يبدأ بعد أو تأخر عن مواعده.

خامساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

34 - في عام 2021، حافظ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على التزامه بالتقييم المستقل، حيث أنفق 800 000 دولار (0,93 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية للصندوق) واقترب من هدف ال 1 في المائة المحدد في سياسة التقييم التي ينتهجها البرنامج الإنمائي. وتمكن الصندوق من الاحتفاظ بثلاثة موظفين من الفئة الفنية في وحدة التقييم التابعة له، بمن فيهم موظف واحد اشتركت في تمويل وظيفته حكومة إيطاليا.

35 - وأكمل الصندوق ثلاثة تقييمات في عام 2021، بما يشمل تقييماً للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2018-2021 والاستراتيجية والسياسات الجنسانية المصاحبة له. وخلص التقرير إلى أن الإطار الاستراتيجي قد وضع الصندوق في موقع جيد للاستجابة لخطوة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطوة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وتبين أن الصندوق قام بتكييف برامجه بفعالية استجابة للمواضيع والتحديات الإنمائية الناشئة في نظم أسواق التمويل العام والخاص، مستفيداً من ولايته الفريدة لحفز رأس المال لفرادى المشاريع والبناء على خبرته وعلاقاته المحلية كأصول استراتيجية. بيد أن التقييم خلص إلى أن تصميم الإطار الاستراتيجي وتفعيله حول الهيكل الحالي للفروع البرنامجية يحُد من قدرة الصندوق على العمل استناداً إلى رؤية واستراتيجية مشتركتين. وأبرز التقييم عدم قدرة العديد من المبادرات

(7) غطت الدراسة ما مجموعه 125 تقييماً أجراها مكتب التقييم المستقل والوحدات اللامركزية بين عامي 2016 و 2020.

على حشد موارد إضافية غير أساسية، مما يهدد الاستدامة المؤسسية للمنظمة. وتبين أن الصندوق قد مضى قدما بنجاح في تعميم مراعاة نهج جنساني في عمله، وإن كان من المرجح أن يكون إحراز مزيد من التقدم محدودا إذا لم تتوفر موارد إضافية لبناء الخبرة التقنية اللازمة.

36 - وأقرّ تقييم برنامج الوظائف والمهارات والتمويل في غامبيا - الذي يُموّله الاتحاد الأوروبي - بأهمية البرنامج بالنسبة لخطة التنمية الوطنية، ومساهمته في تحسين الشمول المالي وتنمية المهارات المهنية للشباب والنساء. وعلى الرغم من التأثير المحدود على توفير فرص عمل في المدى المتوسط، أظهرت الإنجازات الهامة كيف يمكن دمج الأهداف المتعلقة بمواجهة تغير المناخ في تخطيط التنمية المحلية. وأثر نقص الموظفين وعدم فعالية تعقب نتائج البرامج على تنفيذ البرنامج. وأثرت القيود التي سببتها الجائحة على المدفوعات في إطار التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ على التوسع المخطط له والبرنامج الفرعي للشمول المالي.

37 - وسعيا لتعزيز إدماج صغار التجار في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الحركة وسلاسل قيمة الخدمات المالية من خلال اقتناء الخدمات المالية الرقمية، أنشئ برنامج تشكيل تحول التمويل الشامل في بنغلاديش لسد ثغرة من أجل الجهات الفاعلة الاقتصادية المحرومة ماليا، واستكمالاً للجهود التي يبذلها الشركاء الآخرون في التنمية والحكومة. وأدى تركيز المشروع على القطاع الفرعي لصغار التجار الذين يهيمون عليهم الذكور إلى صعوبة تحقيق الأهداف المتعلقة بالشمول المالي والرقمي للمرأة. وعلى الرغم من حالات التأخير الناجمة عن تفشي الجائحة، اعتبر المشروع في المدى المتوسط ناجحا في تنفيذه لعشر مبادرات تجريبية، مع إلحاق ما يقرب من 7 000 من التجار.

38 - ولقد حصل الصندوق على جائزة التميز في التقييم من مكتب التقييم المستقل لعام 2021 للتقييم المراعي للمنظور الجنساني عن تقييمه لمنتصف المدة لبرنامج التنمية المحلية الشامل والعاقل. وقد استند ذلك إلى سجله في التقييمات عالية الجودة، حيث صنفت جميع تقييمات الصندوق الـ 11 التي قيّمها المكتب في الفترة 2018-2021 على أنها "مرضية" أو "مرضية للغاية".

39 - وبموجب الإطار الاستراتيجي الجديد، سيزيد الصندوق عدد التقييمات المواضيعية لمساعدة كبار المديرين على النظر في مسائل الأداء بصورة أكثر انتظاما على المستوى التنظيمي. وستتشر وحدة التقييم توليفات لنتائج التقييم للمساعدة في تعزيز استخدام نتائج التقييم.

40 - وواصلت وحدة التقييم الإسهام بنشاط في أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، حيث عمل رئيس التقييم كأحد نواب الرئيس التنفيذيين للفريق.

باء - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

41 - غطت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتقييم في عام 2021 (200 000 دولار، مستمدة من الأموال الأساسية وغير الأساسية)، التقييم النهائي لإطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021، فضلا عن تكاليف فريق التقييم.

42 - وبناء على نتائج استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام 2020، أقر تقييم الإطار الاستراتيجي بمساهمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عمل منظومة الأمم المتحدة مرنة ومناسبة التوقيت وفعالة في مجال العمل التطوعي. وخلص التقييم إلى أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة تصدى بقوة

لتحديات جائحة كوفيد-19، وأظهر مرونة في تعبئة المتطوعين على الصعيدين الوطني والمجتمعي في أكثر من 100 بلد، مع تمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستفادة من خدمات التطوع عبر الإنترنت من أجل إنجاز مهام حاسمة محايدة من حيث الموقع. وأوصى التقييم بأن يعزز برنامج متطوعي الأمم المتحدة دوره كخدمة على نطاق المنظومة - بما في ذلك من خلال قدرات إضافية على المستوى القطري - وأن يوسع قاعدة شركائه وينوعها. ودعا التقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل كمناصر عالمي لتسخير العمل التطوعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان تكامل أقوى بين تعزيز العمل التطوعي وحشد المتطوعين، وطلب بأن يواصل البرنامج تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع واستيعاب الجميع. واقترح التقييم أيضا تعزيز التحول الرقمي لمتطوعي الأمم المتحدة لتحقيق مكاسب في مجال الكفاءة في المستقبل.

43 - وبدعم من مكتب التقييم المستقل، واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقديم المشورة التقنية وضمان الجودة لمتابعة التقييمات اللامركزية، بما في ذلك صياغة ردود الإدارة وتتبعها. وفي عام 2021، حصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على جائزة التميز لمكتب التقييم المستقل لعام 2020 عن "تقرير التقييم النهائي الممتاز الذي أعدّه لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لتنمية المواهب والقدرات من أجل كفالة أن تكون منظومة الأمم المتحدة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة". وتشكل هذه الجائزة دليلا على الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحسين نوعية التقييمات وفائدتها وتعزيز ثقافة التقييم.

44 - وتمشيا مع إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، وضع برنامج متطوعي الأمم المتحدة خطة تقييم جديدة تعكس أولوياته. وبما أن البرنامج ما فتئ يتحول عن التنفيذ التقليدي للمشاريع، ستكون جميع التقييمات خلال فترة الإطار الاستراتيجي المقبلة مواضيعية.

سادسا - تعزيز ثقافة وممارسة التقييم على الصعيد العالمي

ألف - مبادرة التقييم العالمية

45 - مبادرة التقييم العالمية التي بادر بها مكتب التقييم المستقل وفريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي هي شراكة عالمية شاملة ملتزمة بتطوير أطر وقدرات رصد وتقييم مستدامة تمتلك البلدان زمامها من أجل تعزيز استخدام الأدلة في صنع القرارات العامة، وتعزيز المساءلة، وتحقيق نتائج أفضل. ولقد تطورت المبادرة، منذ إطلاقها في عام 2020، لتصبح شراكة قوية وفعالة، مدعومة بحيوية شركائها المؤسسين والتزامهم بالتعاون، حيث يشارك الآن 20 عضواً بنشاط في لجنة التنفيذ التابعة لها.

46 - وفي عام 2021، نظمت المبادرة عدداً من الفعاليات الإقليمية والقطرية، بما في ذلك أسبوع التقييم العالمي المحلي، الذي عزز المحادثات حول دور التقييم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وناقش الفرص المتاحة لبذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. وأعد فريق المبادرة أداة لتحليل نظم الرصد والتقييم من أجل تقييم القدرات الوطنية وإرشاد برامج تنمية القدرات في مجال التقييم الطويل الأجل.

47 - وبالشراكة مع المبادرة، يُنظّم مكتب التقييم المستقل المؤتمر الوطني لقدرات التقييم في عام 2022، الذي سيركز على نظم التقييم الوطنية المرنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيكون المؤتمر فرصة قيّمة لتنمية القدرات وتبادل المعارف فيما بين البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء - فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

48 - بالإضافة إلى المساهمة المنتظمة في برنامج عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم - الذي شمل تقديم الدعم لوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة - شارك مكتب التقييم المستقل في عمليتين تعاونيتين مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى وهما: تقييم البرنامج القطري المشترك في كابو فيردى (2018-2022) وتوليف التقييم لأعمال منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية على تحقيق الهدف 6 (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها وإدارة مستدامة)، بقيادة اليونيسف.

49 - وفي نهاية عام 2021، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بدأ مكتب التقييم المستقل التخطيط لإجراء عمليات مراجعة منهجية مشتركة للأدلة التقييمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تم تنظيمها حول الركائز الخمس لأهداف التنمية المستدامة (الناس، الكوكب، الازدهار، والسلام، والشراكة). ومن المقرر الانتهاء من المراجعات التوليفية - التي ستستند إلى مجموعة غنية من الأدلة تضم أكثر من 3 000 من التقييمات الواردة من منظمات الأمم المتحدة، و 10 000 من تقييمات الأثر، وما يقرب من 1 000 من التقييمات المنهجية لأهداف التنمية المستدامة - في أواخر عام 2024.

50 - وفي الاجتماع العام السنوي لعام 2022، انتخب مدير مكتب التقييم المستقل رئيساً لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للفترة 2022-2024.

جيم - الجهود المشتركة لدعم تقييمات كوفيد-19

51 - واصل مكتب التقييم المستقل الاضطلاع بدور هام في الجهود المشتركة لتقييم الجهود الدولية لمواجهة جائحة كوفيد-19. وقدم المكتب مدخلات في التقرير المعنون "الدروس المبكرة المستفادة وقابلية التقييم لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها" (أذار/مارس 2021) والتخطيط للتقييم المقبل على نطاق المنظومة للجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواجهة جائحة كوفيد-19، بقيادة المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة.

52 - وبالتعاون مع اليونيسف (بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم)، شارك المكتب في الفريق الإداري والمرجعي الأساسي لتحالف التقييم العالمي المعني بكوفيد-19 التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وساهم المكتب في تجميع مبكر للدروس المستفادة والأدلة الناشئة بشأن الجهود الأولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، وقدم إرشادات استراتيجية بشأن وضع إطار تقييمي لتوجيه منظمات التحالف والتقييم في تقييماتها وتوليقاتها التقييمية لجائحة كوفيد-19. ومن المقرر إجراء تقييم استراتيجي مشترك لمجمل جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، مع التركيز على الاتساق والتأثير، في عام 2022.

سابعاً - الملاك الوظيفي والتمويل في عام 2021

ألف - الملاك الوظيفي

53 - واصلت الترتيبات الهيكلية لمكتب التقييم المستقل عملها بنجاح، حيث يعمل الموظفون في مختلف الأقسام للتأكد من أن التقييمات تستند إلى رؤى متنوعة. وفي عام 2021، كان ملاكه الوظيفي يتألف من 35 وظيفة. وظل الموظفون يمثلون البلدان في جميع المناطق، بمتوسط خبرة 15 عاماً في مجال التطوير والتقييم في طائفة من المنظمات، بما في ذلك الخبرة المتصلة بإدارة المعارف والبيانات.

باء - الميزانية

54 - إدراكاً للشكوك المحيطة بتمويل التنمية خلال جائحة كوفيد-19، حُدِّدَت ميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2021 بمبلغ 12 مليون دولار، أنفق المكتب منها 11,42 مليون دولار (95,2 في المائة) على التقييمات والأنشطة المؤسسية الأخرى.

55 - ومنذ عام 2017، زادت نسبة موارد التقييم الإجمالية من 0,48 في المائة إلى 0,58 في المائة من استخدام برامج البرنامج الإنمائي (الموارد الأساسية وغير الأساسية)⁽⁸⁾. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال هناك فجوة كبيرة قبل الوصول إلى النسبة البالغة 1 في المائة المنصوص عليها في سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي لعام 2019⁽⁹⁾.

الجدول 2

موارد التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2021	2020	2019	2018	2017	
11,4	11,2	10,9	8,7	9,0	نفقات مكتب التقييم المستقل
16,4	14,5	14,8	13,3	12,7	التقييمات اللامركزية
27,8	25,7	25,7	22,0	21,8	إجمالي موارد وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي
0,58	0,57	0,58	0,48	0,48	الحصة المخصصة للتقييم من موارد البرنامج الإنمائي

المصدر: حسابات مكتب التقييم المستقل لاستخدام البرنامج الإنمائي وبيانات ميزانية التقييم اللامركزي.

56 - وتمشيا مع شروط سياسة التقييم ومع الميزانية المتكاملة المعتمدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي⁽¹⁰⁾، أعدّ المكتب برنامج عمله لعام 2022 على أساس استخدام تمويل يبلغ 13,01 مليون دولار، وعلى أن يبلغ التمويل بعد الزيادات المتدرجة المتوقعة هدف 16 مليون دولار في السنة المالية 2024.

(8) استناداً إلى أرقام النفقات التي قدّمها البرنامج الإنمائي، آذار/مارس 2022.

(9) DP/2019/29.

(10) DP/2021/29، الفقرة 38 (د).

جيم - خطة العمل المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل

- 57 - ستسمح خطة العمل المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل لفترة 2022-2025 للمكتب بتقييم إنجازات البرنامج الإنمائي في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة بشكل كاف وشامل، مع التركيز بشكل خاص على استجابة البرنامج الإنمائي للتحديات العالمية في عصرنا - التعافي من جائحة كوفيد-19، والآثار الضارة لتغير المناخ، وعدم المساواة، والاستبعاد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 58 - ويعتزم المكتب تقديم ثلاثة تقييمات مؤسسية/مواضيعية كل سنة، اثنان في الدورة العادية الأولى، وواحد في الدورة السنوية، بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن التقييم. وبما أن الاستراتيجيات الإنمائية للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي ستستمر في التطور، ستخضع مجموعة التقييمات المؤسسية والمواضيعية المحددة أدناه للتقريب وفقاً لمتطلبات المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج الإنمائي.

الجدول 3

التقييمات المواضيعية لمكتب التقييم المستقل، 2022-2025

عنوان التقييم
2022 تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة تمويل التعافي من الجائحة: تقييم تكويني لاستجابة البرنامج الإنمائي للجائحة وتمويل أهداف التنمية المستدامة.
2023 تقييم تكويني لمدى مراعاة البرنامج الإنمائي لمبادئ "عدم ترك أحد خلف الركب" تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإتاحة اللجوء إلى القضاء
2024 تقييم التحول الرقمي للبرنامج الإنمائي لدعم إتاحة الخدمات العامة تقييم تسخير حلول البرنامج الإنمائي المستمدة من الطبيعة لأغراض التنمية تقييم الابتكار الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي
2025 تقييم التعلم والأداء وقياس الأثر على مستوى البرنامج الإنمائي ككل تقييم الخطة الاستراتيجية

- 59 - وسيواصل مكتب التقييم المستقل الوفاء بالتزامه بتقييم جميع البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي التي تصل إلى نهايتها من خلال التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، على أن تقدم تقارير في الوقت المناسب لتسترشد بها قرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بتجديد وثائق البرامج القطرية.

التقييمات المستقلة للبرامج القطرية لعام 2023-2025⁽¹¹⁾

البلد	التقييمات المستقلة للبرامج القطرية لعام 2023-2025 ⁽¹¹⁾
2023	برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وبنن، وبوتان، وبوروندي، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وكمبوديا، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا
2024	باراغواي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، والعراق، وكوبا، وجمهورية الكونغو، والكويت، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر
2025	إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسواتيني، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتونس، وتيمور-ليشتي، وجورجيا، وصربيا، والصين، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وكوسوفو ⁽¹²⁾ ، وكولومبيا، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك

60 - وستبدأ التقارير التوليفية للتقييم في عام 2022 بثلاثة تحليلات مركزة جغرافيا عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي والمغرب العربي وجنوب شرق آسيا. ومن أجل مواصلة سلسلة "أفكار"، تم تحديد عدد من المواضيع بالتشاور مع إدارة البرنامج الإنمائي، بما في ذلك التنمية المحلية المستدامة، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ودعم المدن الذكية.

61 - ويلتزم مكتب التقييم المستقل بدعم المساءلة والتعلم في البرنامج الإنمائي من خلال التقييمات التي تقي بأعلى المعايير وتدعم المنظمة بأراء ثابتة في التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة التي تدعى إلى الاستجابة لها. وستؤجّه استراتيجية الفترة 2021-2025 المكتب في جهوده الرامية إلى تعزيز نوعية تقييمات البرنامج الإنمائي وكفاءتها واستخدامها من خلال الابتكارات المنهجية وتنمية القدرات وتعزيز التوعية.

(11) قائمة أولية، يتم تأكيدها سنويا مع المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي.

(12) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).